دراسة تحليلية للأدب المحاسبي والإقتصادي في مجال تخصيص النفقات العامة

إعداد

الباحث/ سامي حسني طميرة

باحث دكتوراة

بكلية التجارة جامعة القاهرة

تحت إشراف

أ.د./ عبد الله عبد السلام أحمد

استاذ المحاسبة والمراجعة

بكلية التجارة جامعة القاهرة

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على المتغيرات الجوهرية المحيطة بعملية تخصيص النفقات العامة، حيث تُعد عملية تخصيص النفقات العامة من الأمور الجوهرية التي تحدد مسار النمو الإقتصادي للدول والإرتقاء بمستوى رفاهية المواطنين.

وقد اعتمد الباحث على مجموعة من الدراسات البحثية السابقة التي ساهمت بشكل كبير في دراسة واختبار العلاقة بين متغيرات فروض البحث، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن عملية تخصيص النفقات العامة يؤثر فيها عدد من المتغيرات من أهمها غياب التغذية العكسية لعملية التخصيص وذلك نتيجة عدم القدرة على تحقيق القياس الموضوعي للمنافع الإجتماعية المحققة للمواطنين.

كلمات الفهرسة: تخصيص النفقات العامة، قياس المنافع الإجتماعية.

Abstract:

This paper analyses aims to identify the essential variables surrounding the process of allocating public expenditures, as the process of allocating public expenditures is one of the essential matters that determine the path of economic growth for countries and the improvement of the level of citizens' welfare.

The research has been based on a series of previous studies that contributed greatly to studying and testing the relationship between the variables of research hypotheses. The results of the study concluded that the process of allocating public expenditures affects a number of variables, the most important of which is the absence of feedback from the privatization process as a result of the inability to achieve Objective measurement of the social benefits achieved to citizens.

Keywords: allocation of public expenditures, measurement of social benefits.

١- طبيعة المشكلة

يمثل الإنفاق العام في العديد من البلدان ما بين ٥٠ **%** إلى ٦٠ **%** من الطلب الكلي المتداول في الاقتصاد القومي، ولا يقل بأي حال من الأحوال عن ٣٠ **%** في معظم بلدان العالم ((**Dewan, and Ettlinger; 2009** ومن ثم أي تغير في الإنفاق العام يصبح مسألة حاكمة في تحديد مسار النموالاقتصادي ويختلف هذا الأثر بالتغير في مكونات الإنفاق العام. كما تشير الأدبيات فإن أثر التغير في هكل الإنفاق العام يختلف باختلاف حجم هذا المكون ونوعيته. فالأثر الناتج عن التغير في دعم الصادرات يختلف في تأثيره عن التغير في حجم التحويلات الأخرى

لقطاع التعليم أوالصحة أوالناتج عن التغير في دعم منتجات الطاقة. ولا يقتصر الأثر للتغير في الإنفاق العام وهيكله على مسار النمو فالبعد التوزيعي لهذا التغير يعد مسألة هامة للغاية. فلو أن هناك قرار للمقارنة بين دعم منتجات الطاقة أودعم التعليم أودعم الصحة أودعم الغذاء فإن القرار الخاص بالزيادة أوالتخفيض لتلك الأنواع أوإحلال نوع من الدعم محل أخر كالإحلال بين الدعم العيني والدعم النقدي له من الآثار التوزيعية ما لا يمكن تجاهله على توزيع الدخل وعلى السلم الاجتماعي في المجتمع. (**شحاتة، ٢٠٠٩**)

في ضوء ذلك، فإن القرار بتحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته مسألة ذات أهمية بالغة في التأثير على مسار النمو الإقتصادي. وهذا يطرح دائماً السؤال الخاص بالكيفية التي يُمكن من خلالها تحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته. لذا فقد قام الباحث بهذا البحث ليناقش فيه ما انتهى إليه البحث العلمي فيما يتعلق بتخصيص النفقات العامة وقياس عائدها وذلك من أجل الإجابة على التساؤل البحثي المتمثل في: **ما هي المتغيرات الجوهرية المؤثرة في كفاءة قرارات تخصيص النفقات العامة وما هى أهم هذه المتغيرات؟**

فكفاءة تلك القرارات تتأثر بعدم الكفاءة في الإستهلاك وعدم الكفاءة في الإنتاج، وعدم الكفاءة في الإستهلاك تعني أن المجتمع ككل يتم تزويده بسلع وخدمات لم يكن يختارها إذا مارس الأفراد حقوقهم في إختيار السلع والخدمات التي تلبي رغباتهم، بينما عدم الكفاءة في الإنتاج تعني أن السلع والخدمات التي يتم تزويد المجتمع بها لا يتم إنتاجها بطرق أكثر فعالية. **(Smith; 1981)**

كما تحظى هذه القرارات بقدر كبير من الفساد مما يؤثر في كفاءتها، حيث يرتبط الفساد بعلاقة إيجابية بمستوى الإنفاق المخصص للخدمات العامة المتمثلة في الدفاع، النظام والسلامة، الشئون الإقتصادية والثقافية، ويرتبط بعلاقة سلبية بمستوى الإنفاق المخصص للجانب الإجتماعي. **(Moschovis; 2010)**

ومن الأمور التي تؤثر أيضاً في كفاءة قرارات التخصيص هو مفهوم عملية تخصيص الموازنة العامة، فقد ذكرت دراسة **(Mogues; 2015)** أن هذا المفهوم مستمد في الأساس من النظرية الإقتصادية المتعلقة بإحتياجات المستهلكين، حيث أن عملية التخصيص هذه تقدم تصوراً لرؤية إقتصادية فيما يتعلق بإعادة توزيع الموارد العامة بما يحقق الوفاء بإحتياجات المستهلكين وذلك عن طريق أفراد مُعينين من المخططين وواضعي السياسات قادرين على اتخاذ قرارات

التخصيص دون الخضوع لقيود تفرضها جهات أخرى، ويكون هدف هؤلاء الأفراد تحقيق أقصى قدر ممكن من النفع العام، ولكن ما يحدث فعلاً هو قيام هؤلاء الأفراد بوضع تقديرات الأوزان النسبية لإحتياجات المستهلكين من السلع والخدمات وفقاً لتقديراتهم معتقدين أن هذه الأوزان النسبية تحقق وتعظم المنفعة العامة للمواطنين، إلا أن المخططين وواضعى السياسات يتصفون بعدم الحيادية في تقدير هذه الأوزان النسبية نتيجة تأثرهم بإحتياجات وآراء ناخبيهم فقط وإهمال آراء غيرهم من المواطنين، كما أنهم يواجهون فقر الموارد وقلة المعلومات وكذا عوامل الضغط من قبل الإقتصاد السياسي والتي لها تأثير قوي على تحديد مكونات الإنفاق العام، هذا بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى هامة منها إختلاف الكثيرون حول تحديد الأولويات وأهميتها. **(Ben-David and Tavor; 2011)**

ومن الأمور المؤثرة أيضاً في كفاءة تخصيص النفقات العامة غياب القياس الخاص بمخرجات هذه النفقات، حيث أصبح نظام المعلومات الإقتصادية والإجتماعية غير قادر على تسجيل وتقييم المخرجات الإجتماعية المرغوب في تحقيقها والتي تتصف بأنها دائماً فى حالة تغير، وأصبح هناك تزايد في عدم الرضا عن إستخدام الإحصاءات الإقصادية بمفردها لقياس الأداء الإجتماعي **(Mcbain and Alsamawi; 2014)**. الأمر الذي يتطلب قياساً كمياً في صورة نقدية توضح قيمة العائد الإجتماعيي، والذي يُعد أحد أهم المقاييس الضرورية والتحديات التي تواجه حكومات الدول وخاصةً بعد الأزمة المالية العالمية وما واجهته الدول من مشاكل التمويل ومنها على سبيل المثال ما واجهته الولايات المتحدة الأمريكية من مشاكل بعد عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بإعادة تمويل نفس البرامج الإجتماعية عام بعد عام في ظل عدم وجود قياس لعائدات تلك البرامج مما كلفها مديونيات كبيرة تقدر وقتها بمبلغ ٤ ترليون دولار.**(Saul; 2013)**

وأصبح من الضروري الإجابة على تساؤل هام ألا وهو ما هى الأولوية الواجب تحقيقها من أجل تصحيح الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وتحسين نوعية الحياة للمواطنين سواء في العمل أو البيت؟ وكذا الإجابة على التساؤل التالي: لماذا لا يُمكّن الحصول على قياس جيد للأداء الإقتصادي والإجتماعي؟ ووفقاً لما توصلت إليه الدراسات البحثية في هذا الشأن فإن الأولوية الواجب تحقيقها هي الرعاية الإجتماعية للمواطنين أو ما يسمى الرفاه الإجتماعي، ولكن لن تستطيع نظم المعلومات الإقتصادية والإجتماعية تحديد مستوى الرفاه الإجتماعي المطلوب وما يجب

تخصيصة من موارد لتحقيق هذا المستوى، لذا يجب الإعتماد على نظام معلومات مكمل يُمكّن واضعى السياسات المالية من وضع إستراتيجية متكاملة من أوجه الإنفاق العام اللازم لتعظيم المنفعة الإجتماعية للمواطنين. **(Moss; 1980)**

وبالإضافة إلى ما تقدم تواجه عدد من دول العالم تحدياً كبيراً ألا وهو تزايد حجم الإنفاق الحكومي مع تراجع مستوى الإيراد العام، ويُعد هذا التحدي من أهم التحديات التي تواجه عدداً من دول العالم في القرن الحادي والعشرون الأمر الذي يؤدي بهذه الدول إلى ضرورة تطبيق بعض التدابير التقشفية **(Wirtz, et al.; 2010)**، إلا أنه يجب توخي الحذرعند تكوين حزمة هذه التدابير وذلك لتفادي الأثر السلبي لتخفيض بعض أوجه الإنفاق العام – مثل التعليم – على معدل نمو الإقتصاد الكلي **(Castro; 2018)** حيث ترتبط كفاءة الإنفاق العام بعدد من العوامل من أهمها تخصيص الموارد على الوجه الأمثل **(Dutu; 2016)**، ويتوقف الترشيد الأمثل للإنفاق على كفاءة التخصيص التي يستتبعها التغيير في هيكل السلع والخدمات المقدمة للمواطنين **(Postuła; 2017)**، ويفيد في ذلك التقييم الذى يجريه متخذ القرار فيما يتعلق بالإختيار بين البرامج البديلة، وتجدر الإشارة إلى أن القيم الإجتماعية للخدمات يجب أن تكون متوافقة مع الإختيار الذي يجريه متخذ القرار بين البدائل، فضلاً عن توافق هذه القيم عند المستويات المختلفة لإتخاذ قرارات تخصيص الموارد.(أحمد، ١٩٨٨،ص٧٧)

وفي ضوء ما سبق فإن عملية تخصيص النفقات العامة يحيط بها مجموعة من المتغيرات ذات التأثير الجوهري في نتائج عملية التخصيص، ومن أجل تكوين الرؤية الخاصة بالإجابة على التساؤل البحثي سيقوم الباحث بمزيد من المناقشة والتحليل لعدد من الدراسات البحثية التي تناولت موضوع تخصيص النفقات العامة.

٢- أهمية البحث :

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في كونه إمتداداً للدراسات البحثية القليلة السابقة التى تناولت موضوع تخصيص النفقات العامة ، وما يمثله هذا من أهمية في المسار البحثي المتعلق بكفاءة الإنفاق العام وما يمكن أن يؤديه الأدب المحاسبي من دوراً هاماً في هذا المجال.

٣- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في التأكيد على وجود علاقة بين عدد من المتغيرات المحيطة بعملية تخصيص النفقات وعدم كفاءة قرارات التخصيص، ويعد من أهم هذه المتغيرات غياب القياس المحاسبي الموضوعي لنتائج قرارات التخصيص، وذلك تمهيداً للقيام بمزيد من الدراسات البحثية المستقبلية في مجال تحقيق هذا القياس وما يستتبعه من تحقيق مزيد من الكفاءة في قرارات تخصيص النفقات العامة.

٤- الفروض البحثية

تتمثل الفروض البحثية لهذا البحث في فرضية واحدة وهي: أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين غياب التغذية العكسية لعملية تخصيص النفقات العامة، وعدم كفاءة قرارات التخصيص.

٥- منهج وخطة البحث

يصنف البحث كأحد البحوث الأساسية (**Basic Research**)، أو البحوث النظرية، والتى تهدف إلى الإجابة على تساؤلات نظرية فقط، قد يتم تطبيق نتائجها عملياً أو لا يتم، وبناءً على ذلك فسيقوم الباحث بتحليل الدراسات والكتابات البحثية السابقة المرتبطة بمشكلة البحث، بهدف التوصل إلى إجابات على التساؤل البحثي المطروح، وأخيراً سيتناول الباحث الخلاصة والتوصيات.

٥/١ الدراسات البحثية السابقة التي تناولت تخصيص النفقات العامة

٥/١/١ دراسة (Tridimas; 1999)

قامت **Tridimas** بهذه الدراسة بهدف اختبار تأثير تكلفة الفرصة البديلة لمخصصات الإنفاق العام على تخصيص هذه النفقات في ظل المقدار المتاح من الموارد العامة، ولم يكتفي **Tridimas** بهذا الهدف بل ذهب أبعد من ذلك وقام بدراسة مدى تأثر التوجه الحكومي في تخصيص النفقات العامة بأسعار الخدمات العامة المقدمة للجمهور. استخدم **Tridimas** في دراسته بيانات الإنفاق العام بالمملكة المتحدة خلال الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٩٦. وقام بإعداد نموذج لتخصيص النفقات العامة وذلك بإدخال متغير يمثل قيمة الخطأ في معادلة الطلب الخاصة بنموذج روتردام للطلب، وهونموذج لتحديد مقدار الطلب من الخدمات العامة وفقاً لأسعار هذه الخدمات.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري لأسعار الخدمات العامة في تخصيص نفقات هذه الخدمات، وكذا وجود تأثير هام للمتغيرات الديمجرافية على عملية التخصيص، كما توصلت الدراسة إلى رفض وجود تأثير لإجمالي النفقات العامة كمتغير مؤثر في تخصيص النفقات على الرغم من توصل دراسات بحثية سابقة إلى وجود تأثير له في عملية التخصيص.

٢/١/٥ دراسة (Paternostro et al; 2005)

قام **Paternostro et al** بهذه الدراسة نتيجة القلق المتزايد بشأن الأسس والمفاهيم العلمية المتعلقة بالاعتقاد الخاص بأن مستوى الفقر يمكن الحد منه عبر مستهدفات الإنفاق العام، على الرغم من تعرض هذا النهج في تخصيص الإنفاق العام للنقد من حيث تأثيره السلبي على معدل النموالاقتصادي نتيجة توجيه الإنفاق بشكل مباشر لمواجهة فقر المواطنين وليس لعمليات إنتاجية. وقد ذكر **Paternostro et al** أنه لا يوجد إطار مناسب لتقييم أثر الإنفاق العام على كل من مستوى الفقر والنمو، فالأمر يحتاج إلى الجمع بين مبادئ الاقتصاد الكلي ونظرية النمومن أجل تطوير إطار نظري لسياسة الإنفاق العام.

وقد تناولت الدراسة أدبيات تخصيص الإنفاق العام والتي حاولت الإجابة على التساؤل الخاص بكيفية عمل الحكومات فيما يتعلق بتخصيص الإنفاق العام فيما بين القطاعات المختلفة من أجل زيادة فرص تحقيق التنمية، وما هى المبادئ والأدوات الفنية التي تُوجه تخصيص النفقات العامة. وذكر **Paternostro et al** عدد من المناهج الخاصة بتخصيص النفقات العامة والتي تمثلت في: تحليل فعالية التكلفة، تحليل متعدد المعايير، المسوح الاستقصائية، تتبع النفقات، تحليل التكلفة والعائد الاجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد سياسة مُثلى لتحديد أوجه الإنفاق العام، وإنما تحديد أوجه الإنفاق العام يرجع إلى نظرية فشل السوق والتي يُقصد بها توفير السلع والخدمات التي لا تستطيع الأسواق توفيرها للمواطنين أوعدم قدرة الأسواق على تلبية جميع احتياجات المواطنين من هذه السلع والخدمات، وهذا هوالأمر الذي يبرر تدخل الحكومات لتوفير السلع والخدمات من خلال الإنفاق العام.

كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد منهجية محددة لتخصيص الإنفاق العام، فمنها التي تعتمد على المقاييس الكمية وهى منهجية فعالة بشكل كبير، ولكن عدم توافر بيانات هذه المقاييس

في جميع القطاعات يجعل من الصعب الاعتماد عليها، ويتم اللجوء إلى منهجيات أخرى بديلة مثل الاعتماد على خبرات القائمين على عمليات التخصيص والتي تختلف من بلد إلى آخر، أوانتهاج منهجية الإنفاق العام الموجه نحوتخفيض معدل الفقر والتي تأخذ في حسبانها طبيعة الفقر الذي يتم معالجته ومنها الفقر المؤقت أوالعابر نتيجة تغير الظروف الاقتصادية. وقد أشار **Paternostro et al** إلى وجود تحديات بحثية مستقبلية فيما يتعلق بتحديد دليل مرجعي يتم الإستعانه به من قبل صانعي السياسات في تخصيص النفقات العامة، وذلك نظراً لعدم قدرة النظريات الاقتصادية حالياً في حل هذه المشكلة وعدم مواكبتها لتحديات سياسات التنمية، والذي أدى بدورة إلى اتساع الفجوة بين النظرية والتطبيق.

٣/١/٥ دراسة (Moschovis; 2010)

قامت هذه الدراسة بهدف اختبار تأثير الفساد على القرارات المتعلقة بالإنفاق العام وتنفيذ الموازنة العامة لا سيما في ظل وجود تقلبات مالية، كما اهتمت الدراسة بمراجعة الأدبيات ذات الصلة والمتعلقة بتأثير الفساد على الإنفاق العام. وقد قام **Moschovis** معتمداً على أحد أساليب الاقتصاد القياسي بمراجعة الأدبيات التي تناولت تخصيص النفقات العامة بالنسبة للدفاع والأمن ونظم السلامة العامة والشئون الاقتصادية والثقافية والخدمات العامة وذلك لحالة عدد ١٥ دولة من دول الإتحاد الأوربي مع إعطاء المزيد من الاهتمام لحالة دولة اليونان وذلك خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٦.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الفساد ومستوى الإنفاق المخصص للدفاع والنظام والسلامة والشئون الاقتصادية والثقافية، وكذا وجود علاقة سلبية بين مستوى الفساد ومستوى الإنفاق المخصص للنواحي الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى تأثير الفساد على دقة الإنفاق وتأثيره بالدفع نحوالأزمات المالية. وذكر **Moschovis** أن دراسته قد سبقها عدد من الدراسات في هذا المجال، ولكنها تختلف عن الدراسات الأخرى في أن دراسته قد تناولت أوجه الإنفاق العام محل الدراسة كنسبة من إجمالي الإنفاق العام وليس مثل معظم الدراسات الأخرى التي تناولت أوجه الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي.

٤/١/٥ دراسة (Ben-David and Tavor; 2011)

قامت هذه الدراسة بهدف قياس الخسارة الاجتماعية نتيجة عدم قدرة الحكومة على استخدام وظيفة الطلب العام نتيجة غياب المعلومات المتعلقة بحجم الطلب على السلع والخدمات العامة، وقد قاما **Ben-David and Tavor** في هذه الدراسة بتطوير نموذج تستطيع الحكومة من خلاله تعظيم المنفعة العامة للمواطنين في ظل فرضية أن المنفعة الاجتماعية تحدد تبعاً للطلب العام على السلع والخدمات والذي يمكن أن يكون بديلاً عن قيمة المنفعة العامة، وقد تم تحديد قيمة الطلب العام من خلال مسح ميداني لمجموعة من المواطنين بهدف تحديد قيمة الطلب على مجموعة من السلع والخدمات العامة.

وقد ناقشت هذه الدراسة منهجية تخصيص النفقات العامة بشكل مباشر، حيث ذكرت الدراسة أن عملية التخصيص تتم وفقاً للأوزان النسبية المحددة لكل قطاع وظيفي من قبل المخططين، ويبدأ التخصيص من القطاع صاحب الوزن النسبي الأعلى ثم الأقل وهكذا، إلا أن الدراسة قد ذكرت أنه لا يوجد اتفاق على دقة تلك الأوزان النسبية التي من خلالها يمكن تكوين المزيج الأمثل من الإنفاق العام لتعظيم المنفعة العامة للمواطنين، كما واجهت الدراسة انتقاداً فيما يخص فرضية النموذج حيث لم يتم تقبلها بشكل كامل وذلك تحت مبرر أنه من المستحيل الحصول على التقييم المناسب للمنفعة الاجتماعية للمواطنين.

٥/١/٥ دراسة (Carboni and Giuseppe Medda; 2011)

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل نموالناتج المحلي، وذلك من خلال نموذج للاقتصاد القياسي يمثل الإنفاق العام أحد متغيراته. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تعظيم معدل نموالناتج من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام، بل أنه من الممكن زيادة معدل النمومن خلال إعادة التخصيص فيما بين أوجه الإنفاق العام والانتقال بالإنفاق من قطاع وظيفي إلى قطاع آخر، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام وزيادة إنتاجية الإنفاق الخاص، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن إهمال العلاقة الخطية بين الإنفاق العام ومعدل النمومن شأنه أن يؤدي إلى نتائج متحيزة وغير موضوعية.

٦/١/٥ دراسة (Liu and Mikesell; 2014)

قامت هذه الدراسة بهدف اختبار أثر فساد موظفي القطاع العام على حجم وتخصيص الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد واجهت الدراسة مشكلة عدم وجود نموذج لقياس

مستوى فساد الموظفين العموميين في الولايات الأمريكية جميعها والبالغة ٥٠ ولاية، وقد تغلب **Liu and Mikesell** على هذه المشكلة باستخدام منهج (النظام العام للحظات) وهومنهج قائم على تسجيل لحظي لأحدث البيانات، وقام **Liu and Mikesell** بدراسة تحليلية للبيانات المسجلة خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٨، وتوصلت الدراسة إلى زيادة تخصيص الإنفاق العام الأمريكي في أوجه الإنفاق التي يتزايد معها فرصة الحصول على الرشاوى مثل الإنفاق على البنية التحتية وتشييد الطرق والرواتب والأجور.

٥/١/٧ دراسة (Cordis; 2014)

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين الفساد الحكومي ومكونات أوجه الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية، قام **Cordis** بإجراء دراسة تجريبية عن الفترة من ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠٨ مستخدماً البيانات الخاصة بقضايا الفساد المرفوعة من المدعي العام الفيدرالي وذلك لقياس مستوى الفساد الحكومي على مستوى الولايات الأمريكية جميعها والتغلب على تباين مستوى الفساد بين جميع الولايات، كما استخدم **Cordis** نتائج الاستقصاءات السنوية التي يجريها مكتب الإحصاء الأمريكي وذلك من أجل تحليل مكونات أوجه الإنفاق العام الأمريكي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري للفساد الحكومي في تحديد مكونات الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ذكرت الدراسة تحديداً أن الفساد الحكومي يؤدي إلى تخفيض المخصصات الموجهة للإنفاق في مجال التعليم العالي، وكذلك تخفيض المخصصات الموجهة إلى الإصلاح الاجتماعي وزيادة رفاهية المواطنين، وعلى الجانب الأخر يؤدي الفساد الحكومي إلى زيادة المخصصات الموجهة للإنفاق في مجال الصحة والمستشفيات والإسكان.

٥/١/٨ دراسة (Kasdin and Lin; 2015)

قامت هذه الدراسة بهدف اختبار تأثير البيئة السياسية على استجابة المؤسسات الفدرالية في تخصيص الإنفاق العام، وذلك من خلال تحليل الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠، حيث أنه في عام ٢٠٠٦ انتقلت دفة الحكم من يد الجمهوريين إلى الديمقراطيين والعكس عام٢٠١٠. وتوصلت الدراسة إلى تأثر المؤسسات الحكومية الأمريكية بنظام الحكم القائم عند تخصيص الإنفاق العام وتوجيه الإنفاق حسب رغبات النظام الحاكم.

٥/١/٩ دراسة (Calligaris; 2015)

قامت هذه الدراسة بهدف تفسير ظاهرة تزايد انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج داخل القطاع الصناعي في إيطاليا مقارنةً بباقي دول قارة أوروبا، ومع تزايد هذه الظاهرة بدأ تزايد الانتباه إلى كفاءة تخصيص الإنفاق وأصبح هناك تساؤل ملح فيما يتعلق بمدى تأثير سوء تخصيص الإنفاق على إنتاجية عوامل الإنتاج، وما هى مسببات سوء التخصيص، وكانت الإجابة على هذا التساؤل محل اهتمام هذه الدراسة، ومثلت الحالة الإيطالية مثال جيد لدراسة سوء تخصيص الإنفاق وأصبحت مثيرة للاهتمام وخاصةً في ظل تزايد انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج مع مرور الزمن بعد أن كانت إيطاليا تحقق أفضل نموبين دول قارة أوروبا في الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠. وقام **Calligaris** بدراسة تجريبية من خلال تحليل مدخلات الإنتاج في المصانع الإيطالية عبر سلسلة زمنية خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠١١، وقد افترض **Calligaris** فرضية أساسية لهذه الدراسة تتمثل في: غياب سوء التخصيص مع توقع زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بنسبة ٥٨% في عام ١٩٩٣ وبنسبة ٦٧% عام ٢٠٠٦ وبنسبة ٨٠% عام ٢٠١١.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة جداً ألا وهى: تزايد سوء التخصيص عبر الزمن وأن سوء التخصيص يلعب دوراً مؤثراً في عدم كفاءة الإنتاج في القطاع الصناعي الإيطالي. وقد ذكرت الدراسة أن السبب في سوء التخصيص يرجع إلى عدد من المحددات والمتمثلة في طبيعة الشركات الإيطالية والنطاق الجغرافي، حيث ذكرت الدراسة أن سوء التخصيص يكون مرتفعاً في الشركات الموجودة في الجنوب الإيطالي وكذا الشركات منخفضة التكنولوجيا وكذلك الشركات الصغيرة وحديثة النشأة.

٥/١/١٠ دراسة (Mogues; 2015)

قامت هذه الدراسة بهدف اختبار مدى تأثير محددات الاقتصاد السياسي في تخصيص الإنفاق العام، وذلك من خلال مناقشة عدد من الدراسات البحثية التي تناولت هذا الموضوع، وقد تناولت الدراسة مخصصات القطاع الزراعي كأحد مجالات الإنفاق العام، وقام **Mogues** بدراسة تأثير تلك المحددات على هذه المخصصات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية حيث قامت الدراسة بمناقشة عدد من الدراسات البحثية السابقة التي قامت باختبار تأثير كل من حوافز وقيود

السياسيين والبيروقراطيين والجهات المانحة على تخصيص الإنفاق، وكذا تأثير خصائص السلع والخدمات المقدمة للجمهور وتأثير البيئة السياسية في تحديد أولويات الاستثمار العام.

وقد توصلت الدراسة إلى أن محددات الاقتصاد السياسي لها تأثير كبير في عملية تخصيص النفقات العامة، إلا أن **Mogues** قد طرح عدداً من الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من البحث مستقبلاً ومنها الدليل التجريبي القوي على تأثير تلك المحددات في عملية التخصيص وحدد ثلاث محددات أساسية هى حوافز الجهات الفاعلة في عملية التخصيص، خصائص السلع والخدمات العامة المقدمة للمواطنين ورؤية القائمين بتحديد أولويات الإنفاق العام.

٥/١/١١ دراسة (Fonchamnyo and Sama; 2016)

قام **Fonchamnyo and Sama** بهذه الدراسة بهدف تحليل مدى كفاءة الإنفاق العام في قطاعي التعليم والصحة في ثلاث دول إفريقية هى الكاميرون، تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطي، كما هدفت هذه الدراسة أيضاً إلى اختبار تأثير العوامل المؤسسية والاقتصادية في كفاءة الإنفاق العام في هذين القطاعين. وذكرت الدراسة أن كفاءة الإنفاق إنما تتوقف على عاملين هما الكفاءة الفنية وكفاءة التخصيص وتوصلت الدراسة إلى أنه عند تحليل كفاءة تخصيص الإنفاق لتحديد تأثيرها في كفاءة الإنفاق فإن الأمر يتطلب تحليلاً أكثر عمقاً فيما يتعلق بأسعار المدخلات تطبيقاً لمدخل تحليل التكلفة والعائد.

٥/١/١٢ دراسة (Neduziak and Correia; 2017)

قامت هذه الدراسة باختبار تأثير تخصيص الإنفاق العام على معدل نموالناتج المحلي في البرازيل وذلك خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠١١ عبر دراسة تجريبية باستخدام نموذج التأثير الثابت – **A fixed effects model** وهونموذج إحصائي يتصف بثبات المعلمات – وذلك من أجل معرفة تأثير مكونات الإنفاق العام على معدل نموالناتج. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين بعض من مكونات الإنفاق العام ومعدل نموالناتج، تمثلت هذه المكونات في الإنفاق الموجه إلى المؤسسات الإدارية والتخطيط وكذا الإنفاق الموجه إلى الإسكان والمساعدات الاجتماعية، بينما توجد علاقة سلبية بين معدل نموالناتج والإنفاق الموجه إلى التعليم والثقافة والسلطة التشريعية.

٥/١/١٣ دراسة (El Sabaa; 2017)

قامت هذه الدراسة بهدف اختبار تأثير تخصيص الإنفاق العام في حل ومواجهة المشاكل والتحديات الاقتصادية التي تواجه جمهورية مصر العربية، ووضعت الدراسة فرضية أساسية تتمثل في: أن سوء تخصيص الموارد الاقتصادية في مصر يؤدي إلى التضخم وذلك من خلال الإفراط في الاستثمار في البنية التحتية وقلة الإنفاق على الاقتصاد الإنتاجي. وقام **El Sabaa** بتحليل بيانات الإنفاق العام لسلسلة زمنية في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٤، واستدل **El Sabaa** بقيام ثورة يناير عام ٢٠١١ على ازدياد معدلات الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تزايد حجم الإنفاق العام وخاصةً في الفترة الأخيرة إلا أنه قد زادة نسبة السكان تحت خط الفقر، مما استدل به **El Sabaa** على عدم كفاءة تخصيص الإنفاق العام في جمهورية مصر العربية، وأنه لم يكن على الوجه الأمثل واللازم لمواجهة التحديات الاقتصادية والمساعدة في تحسين توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفقر.

١٤/١/٥ دراسة (Anríquez et al; 2018)

قامت هذه الدراسة بهدف قياس وتقييم أثر الإنفاق الحكومي الموزع بين (الدعم– السلع العامة) في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطني المناطق الريفية، كما هدفت الدراسة إلى مناقشة ما إذا كان الإنفاق العام في القطاع الزراعي هوالمسبب الحقيقي للرفاهية الاجتماعية للمواطنين في المناطق الريفية. وقام **Anríquez et al** مستخدماً منهج الاقتصاد القياسي باختبار العلاقة بين مكونات الإنفاق العام في القطاع الزراعي والأداء لهذا القطاع، وكذا اختبار مدى التجانس بين سياسات الإنفاق العام المطبقة ومستوى أداء القطاع، وذلك لسلسلة زمنية من البيانات الخاصة بالإنفاق العام للقطاع الزراعي في أمريكة اللاتينية في الفترة من ١٩٨٢ حتى ٢٠١٢.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير بشكل كبير لمكونات الإنفاق العام في القطاع الزراعي على مستوى الأداء للقطاع، وأن إعادة توجيه التخصيص فيما بين أوجه الإنفاق داخل القطاع الزراعي لنسبة ١٠% سيؤدي إلى زيادة القيمة المضافة بالنسبة للفرد في هذا القطاع بما يعادل ٥% مع التأكيد على ثبات إجمالي قيمة الإنفاق لهذا القطاع، في حين أن تحقيق هذا المستوى من الزيادة في القيمة المضافة في حالة عدم إعادة التوجيه يتطلب زيادة مستوى الإنفاق الموجه للقطاع ككل بما يعادل ٥٠%.

١٥/١/٥ دراسة (Gemmell et al; 2018)

قامت هذه الدراسة بهدف معرفة تأثير التغيير في مكونات إجمالي الإنفاق الحكومي وكذا التغيير في حصص فئات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي وذلك لعينة من مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) **Organization for Economic Cooperation and Development** عن الفترة المنقضية منذ سبعينيات القرن الماضي، مع الأخذ في الاعتبار طرق تمويل الإنفاق والعلاقات الداخلية المحتملة بين أوجه الإنفاق. وقد توصلت الدراسة إلى دليل تجريبي – أكثر منهجية من الدلائل التي توصلت إليها الدراسات التي سبقت هذه الدراسة – ألا وهو: أن إعادة التخصيص لكل من الإنفاق على التعليم والبنية التحتية له أثر كبير على مستوى الناتج المحلي وذلك على المدى الطويل، إلا أن إعادة التخصيص للإنفاق الاجتماعي قد يكون مصحوباً بآثار سلبية على مستوى الإنتاج.

٦- الخلاصة والتوصيات

يتضح من نتائج الدراسات التي تم مناقشتها أن كفاءة عملية التخصيص ليست مطلقة وإنما ترجع لتأثير بعض المتغيرات المحيطة بعملية التخصيص والمنهجية المتبعة. **فعلى صعيد المتغيرات** يوجد تأثير جوهري لكل من الفساد بكل أشكاله، نظام الحكم السائد، النطاق الجغرافي الاقتصاد السياسي، رؤية القائمين بعملية التخصيص، تكلفة الفرصة البديلة لمخصصات الإنفاق وأسعار الخدمات المقدمة للجمهور وغياب المعلومات المتعلقة بحجم الطلب على السلع والخدمات العامة.

أما على صعيد المنهجية المتبعة في التخصيص فتبين من النتائج أنه لا توجد منهجية مُثلى ولا توجد منهجية محددة لعملية التخصيص، فتوجد منهجية للتخصيص وفقاً للمقاييس الكمية، ولكن هذه المنهجية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير بسبب عدم توافر بيانات تلك المقاييس في جميع القطاعات الوظيفية للإنفاق العام مما يؤدي إلى اللجوء إلى منهجية أخرى بديلة هى: التخصيص وفقاً لخبرات واضعي السياسات المالية والتي تقوم على تحديد أوزان نسبية لكل قطاع وظيفي من قطاعات الإنفاق العام وفقاً لما لدى واضعي السياسات من خبرات، هذه الخبرات تكونت لديهم نتيجة معرفتهم التراكمية برغبات وآراء المواطنين، إلا أن هذه الرغبات قد تختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى أوتختلف تبعاً لاختلاف المستوى الاجتماعي والثقافي والمادي، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على تلك الخبرات في الوصول إلى تخصيص موضوعي للنفقات العامة.

وأوضحت تلك الدراسات أيضاً أن مشكلة عدم كفاءة تخصيص النفقات العامة ليست قاصرة على الدول النامية والناشئة فقط كما هو موجود في جمهورية مصر العربية وعدد من دول قارة أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل أن هذه المشكلة موجودة أيضاً في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكذا عدداً من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** وعدداً من دول الإتحاد الأوربي، مما يؤكد على تشابه المتغيرات المؤثرة في عملية التخصيص وكذلك تشابه مسببات عدم كفاءة المنهجية المتبعة، وعدم قدرة علم واحد بمفرده – بصفته العلم المختص – على تقديم منهجية ملائمة للتخصيص تعمل على إزالة هذه المسببات وتكون قادرة على تعظيم المنفعة العامة للمواطنين وتحقيق الرفاة الاجتماعي.

ولكن يرى الباحث أن الأمر يتطلب مزيد من البحث فيما يتعلق بالمسببات الجوهرية المؤثرة في تخصيص النفقات العامة وذلك لأن معظم نتائج الدراسات التي أشارت إلى وجود مشكلة فيما يتعلق بكفاءة التخصيص قد اعتمدت في الوصول إلى نتائجها على تحليلات متعلقة بمدخلات عملية التخصيص والمتغيرات المحيطة بها وكذا الاعتماد على الربط بين بعض الظواهر التي ظهرت تزامناً مع عدم ظهور نتائج ملموسة ومؤثرة لعملية التخصيص في تعظيم المنفعة العامة للمواطنين، دون التطرق الحقيقي من قبل هذه الدراسات لبحث وتحليل نتائج عملية التخصيص، وكذلك عدم الإشارة إلى وجود قياس للمنافع المحققة ومخرجات عملية التخصيص سواء في صورة وصفية أو في صورة كمية يمكن استخدامها كقيمة مالية لعائد الإنفاق يُمكن مقابلتها بقيمة ما تم إنفاقه كي يُعد بمثابة التغذية العكسية لعملية التخصيص والتي تساعد في تحديد الأوزان النسبية الملائمة لأولويات الإنفاق.

الأمر الذي يرى معه الباحث ضرورة مناقشة الجهود البحثية التي تناولت قياس المنافع المحققة من الإنفاق العام كعائد لهذه النفقات، وذلك من حيث إمكانية قياسها ومدى موضوعية هذا القياس وإمكانية تطويره والاعتماد عليه في توفير معلومات التغذية عكسية لعملية التخصيص.

٧- المراجع

١/٧ المراجع باللغة العربية

- أحمد، عبد الله عبد السلام؛ ١٩٨٠؛ استخدام اسلوب تحليل التكلفة مع العائد في تطوير موازنة

مشروعات البنية الأساسية في الهيئات المحلية؛ رسالة دكتوراة غير منشورة؛ جامعة القاهرة؛ ص ص. ١ – ٢٥٦.

- شحاتة، عبد الله، **الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة، ورقة بحثية**، كلية الإقتصاد والعلوم الياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص. ١-١٦ .

٢/٧ المراجع باللغة الإنجليزية

English Reference

1. Adriana S. Cordis, A., S., 2014, **Corruption and the Composition of Public Spending in the United States**, Public Finance Review, Vol. 42 ,no. 6, PP.: 745-773.
2. Anríquez, G., Foster, W., and Ortega, J., 2018, **Development costs of misallocated public resources: Rural and agricultural subsidies in Latin America**, 1985–2012, doi: 10.1111/dpr.12389.
3. Ben-David, N., and Tavor, T., 2011, **Measurement of the social loss of wrong public budget allocation**, International Journal of Social Economics, Vol. 38 Iss 3 pp. 209 - 217.
4. Calligaris, S., 2015, **Misallocation and Total Factor Productivity in Italy: Evidence from Firm-Level Data**, Labour Vol. 29, no. 4, PP.: 367–393.
5. Carboni, O., A., and Medda, G., 2011, **Size and Composition of Public Spending in A neoclassiccal Growth Model**, Metroeconomica, Vol. 62 no.1, PP.: 150-170.
6. Castro, V., 2018, **Functional components of public expenditure, fiscal consolidations, and economic activity**, Economic & Politics Polit, no. 30, pp.:124–150.

7. Dewan, S. and Ettlinger, M., 2009, **Comparing Public Spending and Priorities Across OECD Countries, Center for American Progress**, available at: **www.americanprogress.orgs.org**.
8. Dutu, R. (2016), **Raising Public Spending Efficiency in Switzerland**, OECD Economics Department Working Papers, no. 1280, PP.: 1-35.
9. El Sabaa, S., 2017, **The Allocation of Economic Resources And Income Distribution in Egypt**, International Journal of Business and Economics Perspectives, Vol.12, no.1, pp.:30-40.
10. Fonchamnyo, D., C., and Sama, m., c., 2016, **Determinants of public spending efficiency in education and health: evidence from selected CEMAC countries**, J Econ Finan, VOL. 40, PP.:199–210.
11. Gemmell, N., Kneller, R., and Sanz, I., 2016, **Does the Composition of Government Expenditure Matter for Long-Run GDP Levels?**, Oxford Bulletin of Economic and Statistics, Vol. 78, no. 4, PP.: 525–547.
12. Kasdin, S., and Lin, L., 2015, **Strategic behavior by federal agencies in the allocation of public resources**, Public Choice, Vol. 164, PP.:309–329.
13. Liu, C., and Mikesell, J., L., 2014, **The Impact of Public Officials' Corruption on the Size and Allocation of U.S. State Spending**, Public Administration Review, Vol. 74, no. 3, PP.:346–359.
14. Mogues, T., 2015,**Political Economy Determinants of Public Spending Allocations: A Review of Theories, and Implications for Agricultural Public Investment**, European Journal of Development Research, Vol. 27, pp. 452–473.

15. Moschovis, G., 2010, **Public Spending Allocation, Fiscal Performance and Corruption**, Economic Papers, Vol. 29, no. 1, pp.: 64–79.

16. Moss, M., 1980, **Social Challenges to Economic Accounting And Economic Challenges to Social Accounting**, Review of Income and Wealth, Vol. 26, no.1, pp.:1-17.

17. Neduziak, L., C., R., Correia, F., M., 2017, **The allocation of government spending and economic growth: a panel data study of Brazilian states**, Brazilian Journal of Public Administration, Vol. 51, no. 4, PP.:616-632.

18. Paternostro, S., Rajaram, A., and Tiongson, E. R., 2005, **How Does The Composition of Public Spending Matter?**, World Bank Policy Research Working Paper 3555, March, PP.: 1-37.

19. Postuła, M., 2017, **Spending Reviews – a Tool to Support the Efficient Management of Public Funds, Journal of Management and Business Administration**. Central Europe, Vol. 25, no. 2, PP.: 63–90.

20. Smith, D., 1981, **Briefing Paper: The Public Expenditure Debate**, Economic Outlook, PP.: 28-40.

21. Tridimas, G., 1999, **A Demand -Theoretic Analysis of Public Consumption Priorities in The United Kingdom**, Public Finance Review, Vol. 27, no. 6, PP.: 599-623.

22. Wirtz, B., Lütje, S., and Schierz, P., G., 2010, **An Empirical Analysis of the Acceptance of E – Procurement in the German Public Sector**, International Journal of Public Administration, Vol. 33, pp.:26–42.